العلل النحوية

م.م حيدر فرحان عبد
جامعة واسط/كلية الاداب

المبحث الاول:. العلة النحوية نشأتها وتطورها

العلة في اللغة[1]:-

يأتي لفظ العلة في اللغة لمعانٍ كثيرة منها:-

إنها تأتي بمعنى العذر كما ورد في حديث عاصم بن ثابت:- (ما علتي وأنا جلد نابل)[2] أي ما عذري في ترك الجهاد، ومعي أهبة القتال ، فوضع العلة موضع العذر، وفي المثل:- (لا تَعْدم خرقاء علَّة)[3]. يقال هذا لكل معتل ومتعذر عن شيء وهو يقدر عليه. وتأتي بمعنى السبب كما جاء في حديث عائشة[4]:- (فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلة الرّاحلة) أي بسببها. وتأتي بمعنى المرض يُقال علّ واعتلّ أي مرضَ فهو عليلٌ وأعله الله ولا أعلك الله، أي لا أصابك بعلة. وتأتي العلة بمعنى الحدث الذي يشغل صاحبه عن حاجته كأن تلك العلة صارت شغلاً ثانياً منعه عن شغله الأول. أما العلة في الاصطلاح، فهي هي الركن الرابع من أركان القياس[5]، وقياس العلة معمول به بالإجماع عند العلماء كافة[6].وعرَّف أبو الحسن الرماني (ت٣٨٤هـ) بقوله:- (تغير المعلول عما كان عليه)[7]. أي أن هذا التغير خروج عن الأصل، إذن للعلة ارتباط بالأصل لان ما جاء على أصله لا يسأل عن علته، ولانَّ (من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامته الدليل لعدوله عن الأصل)[8]. أما عن نشأة العلة وتطورها، فان العرب كما هو معروف كانت قبل الإسلام تنطق بلغتها على سجيتها فصيحة سليمة، وما أن جاء الإسلام، واختلط العرب بغيرهم، حتى ظهرت الحاجة إلى علم يعصم العربية عن الضعف والفساد فكان هذا واحداً من أسباب وضع النحو العربي الذي انطلق من الحرص الشديد على أداء نصوص القرآن أداءً صحيحاً بعيداً عن اللحن، وقد كان علماء اللغة الأوائل ممن يعنون بقراءة القرآن وتدبر آياته وتفسيرها لاستلهام ما جاء بها من معانٍ وعبرٍ ودروسٍ، لذا فقد وقفوا على عددٍ من الآيات التي حملت تعليلات لأحكام شرعية، وقد تثبت أولئك العلماء بمبدأ النظر والتدبير من تعقيد الظواهر اللغوية، وأكد الجاحظ (ت٢٥٥هـ) مشروعية هذا المبدأ بقوله:- (إنَّ الله عز وجل لم يردد في كتابه ذكر الاعتبار والحث على التفكير والترغيب في النظر وفي التثبث والتعرّف، إلا وهو يرد أن تكونوا علماء من تلك الجهة حكماء من هذه التعبئة)[9].لذا فمن غير الحق أن يقال إنَّ علماء اللغة اخذوا التعليل عن المنطق اليوناني، أو عن الفقهاء، والمتكلمين، وذهب الى هذا الرأي الدكتور تمام حسان في كلامه عن قواعد التوجيه عند اللغويين العرب إذ يقول:- (فهل لنا في ضوء هذا التشابه بين منهج الفقهاء ومنهج النحاة أن نقول إن كلتا الطائفتين تغترف من معينٍ واحدٍ يمكن أن نطلق عليه (المنهج الإسلامي) ونجعل ذلك رداً على الذين يحلو لهم أن يذيعوا باتهام بالأخذ عن اليونان؟)[10].فقد وجدت العلة سبيلها في النحو العربي منذ عهد مبكر، ونسب أمر العناية بها إلى عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ)، قال ابن سلاَّم (ت٢٣١هـ):- (فكأنَّ أول من بَعَجَ النّحو ومدّ القياس وشرح العلل)[11]. وقال القفطي (ت٦٤٦هـ) إنه (أول من شرح العلل)[12] وذكر ابن جني أن ابا عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) أول من نقل استعمال التعليل عن

العرب، فقد رَوى نصاً عن الأصمعي (ت٢١٦هـ) عن أبي عمرو قال:- (سمعتُ رجلاً من اليمن يقول:- فلان لغوب- جاءته كتابي فاحتقرها- فقلت له:- أتقول جاءته كتابي؟. قال:- نعم أليس بصحيفة)[١٣] فحمله على المعنى. وهذا يعد بداية مبدأ التعليل عند النحاة، ويرى ابن جني أنهم محقون في ذهابهم إلى ضرورة إيجاد علة لكل ما يسمعون، إذ يقول:- (أفتراك تريد من أبي عمرو وطبقته وقد نظروا وتدرَّبوا، وقاسوا، وتصرفوا أن يسمعوا أعرابياً جافياً غُفلاً، يعّلل هذا الموضع بهذه العلة، ويحتج لتأنيث المذكر بما ذكره، فلا (يهتاجواهم) لمثله، ولا يسلكوا فيه طريقته فيقولوا:- فعلوا كذا لكذا، وصنعوا كذا لكذا، وقد شرع لهم العربي ذلك، ووقفهم على سمته وأمّه)[١٤]. ويعد الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) في طليعة العلماء الذين استنبطوا القواعد والأحكام اللغوية وأسندوها بالعلل، قال الزبيدي (ت٣٧٩هـ) إنه:- (استنبط... من علل النحو ما لم يستنبط احد، وما لم يسبقه إلى مثله سابق)[١٥]. وقد سئل الخليل عن مصدر العلل فقال:- (إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي إنه علة لما عللته منه، فان أكن أصبت العلة فهو الذي التمست، وان تكن هناك علة له فمثلي في ذلك رجلٌ حكيمٌ دخل داراً محكمةً البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيءٍ منها قال:- إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطر بباله فحمله لذلك فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علةً لذلك، فان سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها)[١٦].وبهذا فتح الخليل باب التعليل أمام العلماء فاقتفوا أثره، فنرى سيبويه تلميذه (ت١٨٠هـ) يقول:- (وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)[١٧] فهو لا يكتفي بالتعليل لما يكثر من كلامهم بل يعلل لما يخرج عن تلك القواعد. هذا عند علماء اللغة في القرن الثاني الهجري، أما في القرن الثالث فنرى أن العلة أصبحت رديف الحكم النحوي لا تفارقه على نحو ما عرف عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) وكانت وسيلة امتحان ومناظرة، فاتخذوها موضوعاً ذا قيمة، فراحوا يضعون مؤلفات فيها[١٨]. أما في القرن الخامس فامتزج النحو بالفلسفة والمنطق وبالجدل الكلامي وبالأسلوب الفقهي، ونتيجة لهذا الاتصال ظهرت نزعات مناهضة لهذا الاتجاه منها ما جاء على يد ابن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ) عند هجومه على علل النحويين إذ يقول:- (كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة البيئية. وإنما الحق من ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو. مع انه تحكم فاسد متناقض- فهو أيضاً كذب... شيء يعلم كل ذي حسن أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع منها فيما بعد ذلك)[١٩].أما في القرن السادس فقد ظهرت دعوات أخر من علماء العربية كان من ابرز هذه الدعوات، دعوة ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) الذي حمل لواءها في كتابه (الرد على النحاة) الذي دعا فيه إلى إلغاء نظرية العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث إذ يقول:- (ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني، والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال:- لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول:- ولمَ رُفعَ الفاعل؟ فالصواب أن يقال له:- كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر.... لو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له:- للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال، فلمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لان الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة فأعطي الأثقل الذي هو الرفع

للفاعل، وأُعطي الأخف الذي هو النصب للمفعول لان الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر الذي يوقع العِلْمَ)[٢٠]. فهو يذهب مع العلل الأولى، أما العلتان الأخريان فيرى أنهما لا علاقة لهما بواقع اللغة. أما ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) فيذهب إلى القول:- (إنَّ أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد، حتى لو عكس القضية فيها لجاز له ذلك، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره، فإنه لو جعل الفاعل منصوباً، والمفعول مرفوعاً، قُلدَّ في ذلك كما قُلدَّ في رفع الفاعل ونصب المفعول)[٢١]. فهو يرفض علل النحويين، ويعزو الأمر في صدور الأحكام اللغوية إلى الاختيار العرفي الاعتباطي، وهذا مما أكده في رده على من أقام الأدلة على أصول النحو إذ يقول:- (هذه الأدلة واهية لا تثبت على محك الجدل، فان هؤلاء الذين تصدروا لأقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ونصب المفعول من غير دليل أبداه لهم، فاستخرجوا لذلك أدلة وعللا، وإلا فمن أين علم هؤلاء أنَّ الحكمة التي دعت الواضع الى رفع الفاعل، ونصب المفعول هي التي ذكروها)[٢٢]. أما أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) فقد اتفق مع ابن مضاء القرطبي في دعوته إلى إلغاء ما يتعلق به النحاة من كثرة تعليل الظواهر اللغوية والنحوية اذ يقول:- (ولم أرَ أحدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلاّ قاضي الجماعة الأمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وروى عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك)[٢٣].وهذا ما أشارت إليه الدكتورة خديجة الحديثي إذ تقول:- (ومال أبو حيان .... إلى رأي ابن مضاء في إلغاء العلل في اللغة والنحو، ونفر من التعاليل واطرحها، ونادى بترك الإفادة فيه منها وما لا يكسبنا علماً باللغة او النحو العربي، لان هذين العلمين ليسا بحاجة إلى التعليل، والتعليل عنده لا يكون الا بعد تقرر السماع)[٢٤]. فأبو حيان انتقد النحويين، لكثرة تعليلاتهم التي يرى إنها أفسدت النحو، وجعلته يبعث إلتأم في النفوس إذ يقول:- (والنحويون مولعون بكثرة التعليل ولو كانوا يضعون مكان التعليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح لكان أجدى وانفع، وكثيراً ما تطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على بعضٍ في ذلك، وتنقيحات على زعمهم في الحدود خصوصاً ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم)[٢٥]. فهو لم يرفض العلل الثواني، والعلل الثوالث كما رفضها ابن مضاء وإنما هو يريد رفض علل النحاة التي لا طائل منها وهذا ما ذكرته الدكتورة خديجة عبد الرزاق الحديثي[٢٦]. أما علماء العربية المحدثون فقد سارت آراؤهم باتجاهين، الأول تأثرهم بمواقف القدماء ولاسيما، موقف ابن مضاء القرطبي، والثاني تأثرهم بمناهج الدرس اللغوي الحديث:- المنهج الوصفي والمنهج التحويلي[٢٧].هذه مقدمة وجيزة عن نشأة العلة وتطورها قدمتها استجابةً لمتطلبات البحث.

المبحث الثاني:. أنواع العلل النحوية

أولا:- علة المعنى الرافع للمبتدأ والخبر:-

المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ فهو مسندٌ ومسند إليه وذكر سيبويه أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ لقوله:- (فالمبتدأ كلُّ اسمٍ ابُتدئ ليُبنى عليه كلامٌ، والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ، فالابتداء لا يكون إلا بمبنيّ عليه. فالمبتدأ الأولُ والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه...)[٢٨].أما المبرد[٢٩]، وابن السراج[٣٠]، فذهبا إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، ووافقهم في ذلك ابن برهان[٣١]. أما ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) فذهب إلى أن الرافع للمبتدأ هو المعنى، وعنده أنّ العامل لا يقع إلا قبل المعمول فيه، فإذا قلت:- (أقام زيدٌ) ارتفع بفعله، فإذا قلت (زيد قام) لم يكن بد من أن يكون في (قام) ضمير يعود إلى (زيد) لان المعمول فيه لا يكون قبل العامل كما تقول:- (مررتُ بزيدٍ)[٣٢].أما الزجاجي فذهب إلى أنّ العامل في المبتدأ هو مضارعته للفاعل والعامل في الخبر هو المبتدأ لقوله:- (الابتداء معنى رَفَعَه، وهو مضارعته للفاعل، وذلك إنَّ المبتدأ لابد له من خبر، ولابد للخبر من مبتدأ ليسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغنى احدهما عن صاحبه، فلما ضارع المبتدأ الفاعل هذه المضارعة رُفع نحو قولك:- (زيدٌ قائمٌ) فـ(زيدٌ) مرفوع بالابتداء، و(قائم) خبره)[٣٣]. أما أبو الحسن محمد بن الوراق[٣٤](ت٣٨١هـ) فقد وافق سيبويه، والزجاجي في رأيه في الرافع للمبتدأ والخبر ووافقه في ذلك الجرجاني[٣٥]. وأنا أقول استحق المبتدأ الرفع لأنه وقع أول الكلام فوجب لما استحق الإعراب أن يعطى أول حركة الحروف مخرجاً وهو الضم والخبر مرفوعٌ به.

ثانياً:- علة المعنى الرافع للفعل المضارع:-

الفعل المضارع مرفوع لقيامه مقام الاسم أي لمشابهته إياه ، وذهب سيبويه إلى أنَّ الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم بقوله:- (اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بُني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيّ على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنَّها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها)[٣٦].وقال في موضع آخر:- (ومن زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء، فانه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم)[٣٧]. وقد نص على ذلك من البصريين المبرد[٣٨]، والزجاجي[٣٩]، وابن الرواق[٤٠]، وابن جني[٤١]، والجرجاني[٤٢]، والسيوطي[٤٣]ويلاحظ أنَّ الكوفيين ومنهم الفراء ذهبوا إلى أنَّ الفعل المضارع يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم[٤٤]. أما الكسائي[٤٥] فذهب إلى انه يرتفع بما في أوله من الزوائد، وقد عابَ ابن الوراق على الكسائي وعلل سبب ذلك بقوله:- (إن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً، وهي موجودة فيه، لان عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، لإنه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال، وهذا محال فلما وجدنا هذا ينصب ويجزم والحروف في أوله موجودة ، علمنا انها ليست علة في رفعه)[٤٦]. وبهذا الرد ردَّ ابن الانباري على الكسائي[٤٧].أما قول الفراء فذهب ابن الوراق إلى صحته وفساده في الوقت نفسه وعلل ذلك بقوله:- (إنّه جعل النصب والجزم قبل الرفع، لإنه يرتفع لسلامته من النواصب والجوازم وأول أحوال الإعراب الرفع، وقوله يوجب أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، فلهذا فسد)[٤٨]. وهذا ما ردَّ به ابن الانباري على الفراء[٤٩].وما ذهب إليه الفراء، ذهب إليه ابن مالك[٥٠].والذي يبدو لي أن الرفع قبل النصب والجزم ،وكما

أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغي أن يكون الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان من طريق أولى .

ثالثاً:- علة إعراب جمع المؤنث السالم على ما هو عليه:-

جمع المذكر لما سوّى فيه بين الجر والنصب لما تقدم أتبعه في ذلك جمع المؤنث السالم طلباً للتناسب من حيث إنهما جمعاً تصحيح وإنّ المؤنث فرع على المذكر كما سبق. ومعلوم عندك أن إتباع الفرع الأصل في حكم مما له عرف في التناسب وأن المؤنث نقيض المذكر . وقد نص على ذلك المبرد[٥١] والجرجاني[٥٢] وابن الخشاب[٥٣] أما ابن الوراق فبين العلة في زيادة الألف والتاء دون غيرهما من الحروف بقوله:- (إن حروف المد أولى بالزيادة، وكانت الألف أولى في هذه المواضع، لأنها أخف حروف المد، والمؤنث ثقيل، والجمع أيضاً ثقيل فوجب أن يدخل أخف الحروف، فكانت الألف. أحق بذلك لخفتها، ولم يجز أن تزاد معها من حروف المد واللين.... ولم يجز الاقتصار على الإلف وحدها لئلا يلتبس بالتثنية فطلبوا حرفاً يكون بدلاً من الواو التي هي حروف مد فجاؤوا بالتاء.....)[٥٤]. وما ذكره ابن الوراق نص عليه ابن الانباري[٥٥].

رابعاً:- علة إعراب كلا وكلتا مضافين إلى الضمير:-

يرى البصريون أن كلّ واحدٍ من (كلا) و(كلتا) مثنى معنى مفرد لفظاً فالإلف فيهما غير إلف التثنية خلافاً للكوفيين والدليل عنده عود الضمير إليهما تارة مثنى حملا على المعنى واستشهد بقول الشاعر[٥٦]:-

كلاهما حين جد الجرى بينهما قد اقلعا وكلا أنفيهما راب

وأخرى حملاً على اللفظ واستشهد بقول الشاعر[٥٧]:-

كلا اخوينا ذو رحال كأنهم أسود الثرى من كل أغلب ضيغم

ونحو قوله تعالى:- (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا)[٥٨].

ويرى النحويون إنَّ العلة في انقلاب الإلف منها إلى الياء في الجر والنصب عند الإضافة إلى ضمير أمران. أحدهما:- شبهها معنى ألف التثنية المنقلبة ياء في النصب والجر.

ثانيهما:- شبهها بلزوم الاتصال بالاسم وانجرار ذلك بعدها لألف (على) و(إلى) المنقلبة ياءً عند الضمير ولعل من يقول مررت بكلاهما ورأيت كلاهما ممن يقول قائلهم:(طاروا علاهن فطر علاها)

والذي نص على ذلك ابن جني[٥٩] وابن برهان[٦٠] وابن الخشاب[٦١] وابن الانباري[٦٢]، أما سيبويه فذهب إلى أن ألف (كلتا)، للتأنيث، والتاء بدل من لام الفعل وهي واو والأصل (اكلو)، وقد أبدلت تاءً، لانَّ في التاء علم التأنيث[٦٣]. أما الفراء[٦٤] فذهب إلى أن (كلا) مثنى، وهو مأخوذ من (كل) فحققت اللام وزيدت الألف للتثنية. وقد ردَّ ابن الوراق على الفراء بقوله:- (.... وهذا القول ليس بشيء، وذلك انه لو كان مثنى لوجب أن تنقلب ألفه في الجر والنصب مع الاسم المظهر، فلما وجدناه بالألف في جميع الإعراب، علمنا أن ألفه ليست للتثنية ومن جهة المعنى، فإنّ معنى (كلا) مخالفة لمعنى (كل)لان (كلا) للإحاطة، و(كلا) تدل على شيء مخصوص، فعلمنا أيضاً من المعنى انه ليس احدهما مأخوذ من الآخر.....)[٦٥].

والأرجح إنما أعربوا (كلا وكلتا)بالحروف مع الضمير لان الضمير فرع الظاهر والإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات فأعربوها كذلك للمناسبة بين الطرفين .

خامساً:- علة إعراب الأسماء الستة بالحروف

ترفع الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات فهي ترفع بالواو نيابة عن الضمة وبالإلف نيابة عن الفتحة وبالياء نيابة عن الكسرة وذكر البصريون سبب إعراب الأسماء الستة بالحروف بقولهم:- (.... أن (فوه)، (ذو مال) لو أعربا بترك إشباع

الحركات لكانا قد بقيا على حرفٍ واحدٍ، وكان لحذف العين و اللام منهما واقعا في غاية خلاف القياس وأبوه وأخوه وحموها لو تركت على حرفين بإعرابها بالحركات لكان خلاف القياس في حذف الثالث منها أقوى منه في (غد) (يد) لكون التكميل في أسماء العقلاء ادخل في الطلب منه في غيرها). وقصدوا بذلك أنَّ ما جاء في الأسماء على حرفين قليل، لان الثلاثة أقل الأصول، لذلك إذا حذفوا كان خلاف القياس. أما ابن الانباري فقد فصل القول في هذه المسألة إذ قال(إنما إعُربت الأسماء الستة بالحروف توطيداً لما يأتي من باب التثنية والجمع ،فان قيل :فلمَ كانت هذه الأسماء أولى بالتوطيد من غيرها؟،قيل لان هذه السماء منها ما يغلب عليه الإضافة ، ومنها ما تلتزمه الاضافة فما تغلب عليه ، أبوك وأخوك وحموك وهنوك وما تلزمه الإضافة فوك وذو مال والإضافة فرعٌ على الإفراد كما إن التثنية والجمع فرعٌ عن المفرد ، فلما وجدت فيهما المشابهة من هذا الوجه ،كان أولى من غيرها ،ولما وجب أن تعرب بالحروف لهذه المشابهة أقاموا كل حرفٍ مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والإلف علامة للنصب والياء علامة للجر....)[٦٦] وما ذكره البصريون مخالفٌ للكوفيين[٦٧].

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم
٢- أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي، دار التضامن- بغداد، ط١٩٦٦م.
٣- أحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٣٧م.
٤- أسرار العربية/ الانباري:- أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، (ت٥٧٧هـ) تحقيق:- محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي- دمشق، ١٩٦٧م.
٥- الأصول، دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب/ د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة/ بغداد، ١٩٨٨م.

٦- الأصول في النحو:- ابن السراج، محمد بن سهل (ت٣١٦):- عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
٧- الاقتراح في علم أصول النحو:- جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، جمعية دائرة المعارف العثمانية، ط٢، (١٣٥٩هـ).
٨- إنباه الرواة على أنباه النحاة:- علي بن يوسف القفطي، (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق:- أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية- القاهرة، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.
٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين/ أبو بركات كمال الدين بن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) تحقيق:- محي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط١ ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م.
١٠- الإيضاح في علل النحو:- أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق:- مازن مبارك، مطبعة المدني- مصر ١٣٧٨هـ- ١٩٥٩م.
١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق:- محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر- القاهرة:- ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
١٢- الجمل في النحو:- أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) تحقيق:- د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ط٤، بيروت، ١٩٨٨م.
١٣- الحدود/ أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٨هـ) تحقيق إبراهيم السامرائي دار الفكر للنشر والتوزيع/ عمان- ١٩٨٤م.
١٤- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل/ أبو محمد السيد البطليوسي (٥٢١هـ)، تحقيق:- سعيد عبد الكريم سعودي، دار الرشيد للنشر- بيروت ١٩٨٠م.
١٥- الحيوان، الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق:- عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط١: ١٣٥٦هـ -١٩٣٨م.
١٦- دراسات في كتاب سيبويه/ د. خديجة الحديثي، وكالة المطبوعات- الكويت، دار غريب
١٧- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، تحقيق:- شوقي ضيف دار الفكر العربي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر- القاهرة، ط١، ١٣٦٦هـ- ١٩٤٧م.
١٨- رصف المباني في شرح حروف المعاني:- أحمد بن عبد الله المالقي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق:- أحمد محمد الخرط، مطبوعات مجمع اللغة العربية- دمشق، (لات).
١٩- السيوطي النحوي/ د. عدنان محمد سلمان/ دار الرسالة للطباعة- بغداد ط١ ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.
٢٠- شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ) تحقيق:- محمد عبد القادر عطا وطارق محي السيد/ دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط١ ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
٢١- شرح المفصل/ ابن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)/ عالم الكتاب- بيروت (لات).
٢٢- صحيح مسلم/ شرح النووي (ت٦٧٦هـ)/ دار الفكر، بيروت- لبنان، ط٨ ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
٢٣- علل النحو/ أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)/ تحقيق:- محمود محمد محمود نصار/ دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان/ ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
٢٤- الفائق في غريب الحديث/ جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق:- محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط٢(لات).
٢٥- في النحو العربي- نقد وتوجيه- الدكتور مهدي المخزومي/ المكتبة العصرية صيدا- بيروت/ ط١، ١٩٦٤.
٢٦- الكتاب/ سيبويه:- عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ)/ تحقيق:- أميل بديع يعقوب/ دار الكتب العلمية- بيروت/ ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
٢٧- لسان العرب:- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (٦٣٠- ٧١١هـ). طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها:- أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي دار إحياء التراث العربية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت- لبنان، ط٣، ١٩٩٩م.
٢٨- اللمع في العربية:- ابن جني (ت٣٩٢هـ) تحقيق:- فائز عمر، دار الأمل للطباعة والنشر- الأردن، ط١ ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
٢٩- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر:- ابن الأثير (ت٦٣٧هـ) تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي وأولاده- مصر ١٣٥٨- ١٩٤٩م.
٣٠- مجمع الأمثال:- أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني (ت٥١٨هـ)/ تحقيق:- محمد محي الدين عبد الحميد/ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م.
٣١- المرتجل:- أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٤٩٢هـ- ٥٦٧هـ)، تحقيق:- علي حيدر/ دمشق. ١٣٩٢- ١٩٧٢م.

٣٢- معاني القرآن/ الأخفش:- أبو الحسن سعيد بن مسعده (ت ٢١٥هـ)، تحقيق:- فائز فارس، ط١، ١٤٠٠هـ، ١٩٧٩م، /ط٢ ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٣٣- معاني القرآن:- الفراء (٢٠٧هـ) أبو زكريا يحيى بن زياد، اعتنى به:- خليل اللبون ويوسف بقاعي، دار إحياء التراث العربي، ط١، بيروت- لبنان، ١٤٢٤هـ.
٣٤- المقتصد في شرح الإيضاح:- عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)/ تحقيق:- كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الإعلام- الجمهورية العراقية- دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
٣٥- المقتضب:- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ)/ تحقيق:- عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب- بيروت، (لات).
٣٦- منهج السالك إلى الفية ابن مالك/ أبو حيان الأندلسي المؤسسة الشرقية الأمريكية ١٩٤٧م.
٣٧- نحو التيسير- دراسة ونقد منهجي/ أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
٣٨-نظرات في اللغة عند ابن حزم/ سعيد الأفغاني، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٣م.

الهوامش

[١]- ينظر:- لسان العرب، ٣٦٥/٩-٣٧٠.
[٢] - ينظر:- الفائق في غريب الحديث ٢٠/٣.
[٣] - ينظر:- مجمع الأمثال ١٧٦/٣.
[٤] - ينظر:- صحيح مسلم، شرح النوري، ١٥٦/٨-١٥٧.
[٥] - ينظر:- الاقتراح/ ٣٩.
[٦] - ينظر:- لمع الأدلة في أصول النحو /٥٣.
[٧] - الحدود/ ٦٧.
[٨] - الإنصاف في مسائل الخلاف،١/ ١٨٨.
[٩]- الحيوان ١١٥/٢.

[10]- الأصول في النحو/ ٢٠٨.
[11] - طبقات فحول الشعراء ١٤/١.
[12] - انباه الرواة على أنباه النحاة ١٠٥/٢.
[13] - الخصائص ٢٦٢/١.
[14] - الخصائص ٢٦٢/١-٢٦٣.
[15] - طبقات النحويين واللغويين/ ٢٣.
[16] - الإيضاح في علل النحو/ ٦٦.
[17] - الكتاب ٦٥/١.
[18] - ينظر العلة النحوية نشأتها وتطورها/ ٦٧ .
[19] - نظريات في اللغة عند ابن حزم/ ٣١-٣٢.
[20] - الرد على النحاة/ ١٥١-١٥٢ .
[21] - المثل السائر ٧١/١.
[22] - المصدر السابق ٧١/١.
[23] - منهج السالك /٢٣١.
[24] - دراسات في كتاب سيبويه /١٨٢ .
[25]- منهج السالك/ ٢٣٠، وينظر أبو حيان النحوي- د. خديجة الحديثي/ ٣٩٥-٣٩٦.
[26] - ينظر:- أبو حيان النحوي /٤٠٠.
[27] - ينظر إحياء النحو العربي/ ٣١ وينظر آراء المخزومي في كتابه (في النحو العربي نقد وتوجيه/ ٧٣، والسيوطي النحوي /٢٩٦، ونحو التيسير – دراسة ونقد منهجي /٢٨-٢٩، ٤٩.
[28] - الكتاب ١٢٥/٢
[29] - ينظر:- المقتضب ١٢٦/٤.
[30] - ينظر:- الأصول ٥٨/١.
[31] - ينظر:- شرع اللمع ٣٣/١-٣٤.
[32] - ينظر:- الحلل في إصلاح الخلل في كتاب الجمل /١٤٧.
[33] - الجمل في النحو/ ٣٦.
[34] - ينظر:- علل النحو/ ٣٦٨-٣٧٠.
[35]- ينظر:- المقتصد ٢١٤/١.
[36] - الكتاب ٩/٣.
[37] - المصدر السابق ١٠/٣.
[38] - ينظر:-المقتضب ٥/٢.
[39] - ينظر:- الجمل في النحو/٧، الإيضاح في علل النحو/ ٨٠.
[40] - ينظر:- علل النحو/ ٢٦٥ وما بعدها.
[41] - ينظر:- الخصائص ١١٠/١.
[42] - المقتصد ٢١٣/١.
[43] - ينظر:- الاقتراح /٦٤.
[44] - ينظر:- معاني القرآن ٤٨/١.
[45] - علل النحو/ ٢٦٧، والإنصاف في مسائل الخلاف ٣١٩/٢.
[46] - علل النحو/ ٢٦٧.
[47] - ينظر:- أسرار العربية/ ٢٩.
[48] - علل النحو /٢٦٨.
[49] - ينظر:- أسرار العربية/ ٢٩.
[50] - ينظر:- تسهيل الفوائد/ ٢٢٨.
[51] - ينظر:- المقتضب ٧٠٦/١، ٧/٤.
[52] - ينظر:- المقتصد ٢٠٣/١.
[53]- ينظر:- المرتجل /٧١.
[54] - علل النحو/ ٢٤١ وما بعدها.
[55] - ينظر:- أسرار العربية/ ٦٠ وما بعدها.
[56] - لم اهتد إلى قائله.

[٥٧]- لم اهتد إلى قائله.-
[٥٨] - الكهف/ ٣٣.
[٥٩] - ينظر:- اللمع /٨٦.
[٦٠] - ينظر:- شرح اللمع ٢٢٨/١.
[٦١] - ينظر:- المرتجل/ ٦٧-٧٠.
[٦٢] - ينظر:- أسرار العربية/ ٢٨٦-٢٨٩.
[٦٣] - ينظر:- الكتاب ٤٠٠/٣.
[٦٤] - ينظر:- معاني القرآن ١١٩/٢-١٢٠.
[٦٥] - علل النحو /٥٣٤.
[٦٦] - أسرار العربية /٤٣.
[٦٧] - ينظر:- المقتضب ٢٣٩/١-٢٤٢. وعلل النحو /٢١٣-٢١٤ والمرتجل /٥٦، وشرح المفصل ٥١/١.